The Geopolitical Application of the U.S. Dual Containment Policy on Iraq

Marwan Suheil Eyada*, Ahmed Dawoud Hameed
Department of Geography, College of Arts, University of Anbar, Ramadi, Iraq
* mar23a3007@uoanbar.edu.iq

KEYWORDS: **Geopolitical, Containment, Double, American, Iraq.**

https://doi.org/10.51345/.v36i3.1135.g561

ABSTRACT:

Dual Containment is one of the strategies adopted by the United States to manage influence and conflict in Iraq, avoiding direct confrontation that would consume human, economic, and military resources. Instead, it relies on crafting policies and implementing strategies aimed at containing emerging powers in the international community in the most efficient and cost-effective manner, while avoiding provocation of major powers. The study focuses on Iraq as a focal point of regional and international conflict and influence, being the most fragile and susceptible to internationally designed strategies, among other objective considerations. The research begins by clarifying the concept of dual containment as a policy aimed at maintaining a balance of power in the region by containing two or more opposing actors (such as Iran and Iraq in the 1990s) or through balanced control over internal and regional conflict trajectories. The study illustrates how the U.S. pursued a gradual policy in containing Iraq, starting with sanctions and economic blockades, followed by direct military occupation (2003). The study also highlights the role of regional states within this framework, identifying Iran as the primary strategic challenge, with the U.S. seeking to contain its influence in Iraq. Additionally, it explores the dimensions of containment at the local, regional, and global levels. The research focuses on the tools of containment, including economic sanctions, financial aid, military alliances and bases, diplomatic intervention, and support for non-state actors. It also examines different types of containment: Hard Containment (through military force and economic blockade), Soft Containment (via diplomacy, sanctions, and media), Dual Containment (targeting two or more powers simultaneously to prevent one from dominating). The study concludes that Iraq has moved beyond traditional dual containment policies but remains entangled in the geopolitical struggle between major powers, suffering from the repercussions of this conflict on its political and economic stability.

التطبيق الجيوسياسي لسياسة الاحتواء المزدوج الامريكية على العراق

مروان سهيل عيادة*، أ.د. أحمد داود حميد
قسم الجغرافية، كلية الآداب، جامعة الأنبار، الرمادي، العراق
* mar23a3007@uoanbar.edu.iq

الكلمات المفتاحية | الجيوسياسي، الاحتواء، المزدوج، الأمريكية، العراق.
https://doi.org/10.51345/.v36i3.1135.g561

ملخص البحث:

الاحتواء المزدوج هو أحد الاستراتيجيات التي اعتمدتها الولايات المتحدة الامريكية لإدارة النفوذ والصراع في العراق، لتجنب الدخول في صراع مباشر يستهلك الموارد البشرية والاقتصادية والعسكرية والاكتفاء برسم سياسة وتطبيق استراتيجية قائمة على احتواء القوى الناشئة في المجتمع الدولي بأكفأ وسيلة واقل التكاليف مع مراعاة عدم الاستثارة للقوى الكبرى.

تتمحور الدراسة حول العراق، باعتباره بؤرة للصراع والنفوذ الاقليمي والدولي والاكثر هشاشة وتأثراً بالاستراتيجيات الدولية التي تُرسم ولاعتبارات موضوعية اخرى.

يبدأ البحث بة وضيح مفهوم الاحتواء المزدوج بوصفه سياسة تستهدف ضبط توازن القوى في المنطقة من خلال احتواء طرفين متضادين او اكثر (مثل ايران والعراق في مرحلة التسعينيات) او من خلال التحكم المتوازي بمسارات الصراع الداخلي والاقليمي، وتبين الدراسة كيف ان الولايات المتحدة اتبعت سياسة تدريجية في احتواء العراق، بدأت من الحصار والعقوبات ثم الاحتلال العسكري المباشر (2003)، وتشير الدراسة الى دور الدول الإقليمية ضمن هذا الاطار، إذ نجد ان ايران تمثل التحدي الاستراتيجي الاول، حيث تسعى الولايات المتحدة الامريكية لاحتوائها عبر تحجيم نفوذها في العراق، وتعرض ايضاً أبعاد الاحتواء محلياً، اقليمياً، وعالمياً، كما تركز الدراسة على أدوات الاحتواء المتمثلة بالعقوبات الاقتصادية والمساعدات المالية والتحالفات والقواعد العسكرية والتدخل الدبلوماسي ودعم الفاعلين غير الدوليين، وانواع الاحتواء المتمثلة بالاحتواء الصلب، عبر القوة العسكرية والحصار الاقتصادي، والاحتواء الناعم عبر الدبلوماسية والعقوبات والاعلام، والاحتواء المزدوج من خلال استهداف قوتين او اكثر بالتوازي لضمان ألا يطغى أحدهما.

وتخلص الدراسة الى ان العراق قد خرج من سياسة الاحتواء المزدوج التقليدية، لكنه مازال في دائرة الصراع الجيوسياسي بين القوى العظمى، ويعاني من تأثيرات هذا النزاع على استقراره السياسي والاقتصادي

مقدمة:

تتحدد معالم النظام العالمي والقوى المؤثرة فيه تبعا لشبكة العلاقات الدولية والتي تتأثر بدورها وتتبدل وفقا للظروف السياسية وتغيير التوازنات الاستراتيجية، إذ أن الدول تعيد اصطفافها وعلاقاتها مستنده على مصالحها التي تدرجها ضمن سياساتها واستراتيجيتها وبهذا تحدد الدولة علاقاتها مع الدول الاخرى منطلقة من الأهداف التي ترسمها والمصالح التي تود ضمان استمراريه كسبها وهذه العلاقة قد تتسم بالصداقة والتجانس ان كانت مصالح الدول لا تتعارض فيما بينهم وعلى العكس قد تتسم بالعداء والتباين ان كان هناك تعارض وتباين

فيما بينهم وهذا ما يدفع قوة أو دولة ما الى رسم سياساتها وهي على بينة من مصالح خصومها وهذا الأمر دفع بالولايات المتحدة الأمريكية لتبني سياسة الاحتواء المزدوج مقابل العراق والدول التي تهدد مصالحها.

تعد سياسة الاحتواء المزدوج سياسة خارجية أمريكية الهدف منها إضعاف الدول التي تهدد مصالحها الاقتصادية والسياسية والتي تعد خطراً على وجود الكيان الصهيوني المحتل للأراضي الفلسطينية، واحتواء العراق اقليمياً، نظراً لما يتمتع به العراق من اهمية كبيرة جعلته محط انظار القوى الاستعمارية، وما يتوفر به من عوامل جذب مادية ومعنوية.

مشكلة الدراسة:

1- كيف انعكست سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية على الجغرافيا السياسية في العراق.
2- ما هي أبعاد وتأثير هذه السياسة على العراق.
3- كيف أثرت سياسة الاحتواء المزدوج على التوازن الجغرافي والسياسي في العراق.
4- ما هي التداعيات المكانية والسياسية لهذه السياسة على العراق، وتتناول المشكلة الفرعية العلاقة بين الطبيعة الجغرافية والسياسية للعراق ومدى نجاح هذه السياسة في تحقيق أهدافها.

فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة أن

1- سياسة الاحتواء المزدوج أوجد التغييرات جغرافية وسياسية في العراق، مما ساهم في زعزعة الاستقرار الإقليمي.
2- احدثت سياسة الاحتواء المزدوج تغيرات جيوسياسية وايديولوجية عميقة الاثر في العراق، بتغيير مسار الحكومات وربما الشعوب نحو خيارات لا تلائم مصالحها لاعتبارات القوة وتوزيعها بين العراق والمحيط الجيوسياسي المؤثر به.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى

1- تحليل الأبعاد الجغرافية لسياسة الاحتواء المزدوج في العراق.
2- دراسة تأثير هذه السياسة على الاستقرار الجغرافي والسياسي للعراق.
3- تقديم توصيات لتحسين فهم العلاقة بين الجغرافيا والسياسة في العراق.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة من

1- تسليط الضوء على سياسة الاحتواء المزدوج كاستراتيجية محورية في العراق.
2- فهم الأبعاد الجغرافية لهذه السياسة وتأثيرها على العراق.
3- إثراء الدراسات الجيوسياسية المتعلقة بالعلاقات الدولية في العراق.

منهجية الدراسة:

1- **المنهج الوصفي التحليلي.** لوصف وتحليل طبيعة سياسة الاحتواء المزدوج وتأثيراتها.
2- **منهج دراسة الحالة.** لتقديم تحليل معمق للتأثير هذه السياسة في العراق، كأحد أهم الدول التي شهدت تطبيقاً لنظرية الاحتواء المزدوج.

حدود منطقة الدراسة:

1- **الحدود المكانية**

تشمل العراق، الذي يقع في القسم الجنوبي الغربي من قارة اسيا، والقسم الشمالي الشرقي من الوطن العربي، كمجال جغرافي لدراسة سياسة الاحتواء المزدوج.

2- **الحدود الزمانية**

تمتد الدراسة من عام 1950، وحتى عام (2025)، مع التركيز على الأحداث الكبرى التي أثرت على هذه السياسة.

المبحث الاول: ماهية سياسة الاحتواء المزدوج الامريكية.

اولاً: سياسة الاحتواء

سياسة الاحتواء في مفهومها العام، وضع الاستراتيجية لمواجهة الأخطار المحدقة بالمصالح والأهداف والسيطرة عليها، وتعد من السياسات القديمة التي ظهرت مع وجود الجماعات والمجتمعات والدول، وهي ليست سياسة مبتدعة[1]، والإبداع فيها يكمن في محتوى الفكر الذي يعالج الاخطار والعمل في تنفيذ هذا الفكر والوسائل والأهداف المتجددة، حيث يؤدي الى درء المخاطر وتبديدها، والعمل بما أمكن على جعلها خادمة وغير معيقة في إيجاد المصالح وتحقيق الغايات[2].

ويرى بعض منظري الفكر السياسي أن سياسة الاحتواء ارتبطت تسميتها بأطروحة الدبلوماسي والمؤرخ السياسي الأمريكي جورج كينان (George Kennan)[3]، المتخصص في الشؤون السوفيتية، في مقالته المنشورة (بواعث السلوك السوفيتي) في مجلة الشؤون الدولية في نهاية فترة الأربعينيات من القرن الماضي في عهد

رئيس الإدارة الأمريكية هاري ترومان (Harry Truman)[4]، حيث بين فيها سبل مواجهة التمدد السوفيتي في الشرق الأوسط، و أعتبر هذا الأمر في الواقع هدف استراتيجي دفاعي على النقيض من سياسة ايزنهاور في ملء الفراغ في الشرق الأوسط، الذي كان توجهاً هجوميا الهدف منه فرض الهيمنة الغربية على آسيا وأفريقيا وحماية مصالحهم فيها[5].

ثانياً: مضمون سياسة الاحتواء المزدوج.

شهد العالم أواخر الثمانينات وبداية التسعينيات من القرن الماضي تغيرات عالمية وإقليمية متسارعة جداً، أسهمت في نهاية المطاف بتغيير النظام الدولي في زعامة العالم من الثنائية القطبية المتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي التي سادت أثناء الحرب الباردة والتي جاءت بعد الحرب العالمية الثانية، الى أحادية قطبية وتفرد الولايات المتحدة الأمريكية بفرض سطوتها على النظام الدولي والعالم، حيث جاء ذلك بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في عام 1991 حيث ان هذا الانهيار انهى ما يقارب خمسة عقود من التوازنات العالمية الثنائية. اذ تميزت هذه الفترة بتطور كبير في تكنولوجيا السلاح وظهور السلاح النووي وفتح مجال الاستقطاب في العلاقات الدولية بعد ظهور دول العالم الثالث، مما أضاف ذلك زيادة في أهمية الأحلاف الدولية والإقليمية، وبعد تضاؤل قوة الاتحاد السوفيتي كقوة قطبية في العالم وتراجع موقعها ادى ذلك الى فسح المجال أمام الولايات المتحدة للتفرد والزعامة الأحادية على العالم.

ومع بداية التسعينات من القرن الماضي اتجه صناّع السياسة في الولايات المتحدة الأمريكية أثناء إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون (1993 – 2001)، لإعادة سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية بهدف احتواء العراق وإيران والتي تعتبرهما الولايات المتحدة الأمريكية خطراً على مصالحها وحلفائها بحسب الرؤية الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي[6].

وتم العمل على تأطير سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية بناء على الأفكار والفرضيات التي قدمها مستشار الامن القومي الامريكي (انتوني ليك)* (1993– 1997)،الذي دعا الى المحافظة وحماية القيم الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية والمتمثلة بالالتزام بالمؤسسات والقيم الديمقراطية الأمريكية و فلسفة الاقتصاد الحر وحل المشكلات بالطرق السلمية وتعزيز الأمن الجماعي لدول العالم[7].

وبحسب رأي "أنتوني ليك" إن هناك مجموعة من الدول التي تقف في وجه هذه القيم حيث انها اختارت البقاء خارج دائرة العالم المتحضر وهي كل من (كوبا وإيران وكوريا الشمالية والعراق وليبيا والسودان)، وسلوك هذه المجموعة من الدول يشكل خطراً على القواعد الأساسية للقيم الأمريكية والأسس الأخلاقية والمعنوية

للعالم المتحضر[8]، ولهذا يجب على الولايات المتحدة الأمريكية تحييد هذه الدول وعزلها عن المجتمع الدولي ومن ثم احتوائها والعمل على تحويلها الى دول تنسجم مع عالم تسيطر عليه[9].

وبتاريخ 18 أيار/ مايو 1993، جاء الإعلان الرسمي عن سياسة الاحتواء المزدوج الامريكية اثناء خطاب ألقاه مدير شؤون الشرق الادنى في مجلس الأمن القومي مارتن انديك (Martin Indyk)*. لذلك ارتبطت به هذه السياسة حيث اوضح في خطابه على خطى الولايات المتحدة الأمريكية في لعبة توازن القوى التي اعتمدت عليها في سياستها تجاه العراق وايران في فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي وجاء هذا الرأي بناء على تأثره بتفكير هنري كيسنجر(Henry Kissinger)،حيث كان يدعم اللجوء الى مساعدة العراق ضد ايران والعكس صحيح، وبقدر الاهتمام بالشرق الاوسط عموما والعراق على وجه التحديد وجد انديك ان العراق وايران يمثلان خطراً يهدد المنطقة برمتها، فضلاً عن انهما دولتان معاديتان لإسرائيل في خطواتهم السياسية والاقتصادية والعقائدية والايديولوجية، لذلك يرى أن مسألة احتواء هذه الدول في غاية الأهمية لضمان مصالحهم فيها[10].

ويذكر انديك أن الأسباب الرئيسية التي تقف وراء تطبيق سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية على العراق وايران تمثلت بالآتي[11]:

1- دعم الدولتين وعلاقتهما بالمجاميع الإرهابية المتطرفة في جميع أنحاء العالم.
2- امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل التي تهدد السلام في المنطقة، وسعي إيران إلى امتلاك السلاح النووي.
3- امتلاك الدولتين قوة عسكرية كبيرة وقدرات هجومية في منطقة الخليج العربي من شأنها أن تهدد الحلفاء المتمثل بدول الخليج، وتهدد مصالحها السياسية والاقتصادية في المنطقة.
4- معارضة النظامين الايراني والعراقي لعملية السلام العربية – الاسرائيلية.
5- سجل الدولتين السيء في انتهاكات حقوق الإنسان ومبادئ السلم العالمي.

وباختصار، كانت الإدارة الأمريكية تأمل في الاستفادة من العلاقات التكاملية بين عملية صنع السلام الاسرائيلي–العربي وسياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية، فكلما نجحت الإدارة الأمريكية في التقدم خطوة لتحقيق السلام ازدادت عزلة العراق وإيران عن العالم وازدادت فعالية الولايات المتحدة الأمريكية في احتواء العراق وايران والحد من تأثيرهما في المنطقة وازدادت فرصة صنع السلام بين الكيان الصهيوني وجيرانها العرب[12].

وهنا نعرض أهم الأهداف التي سعت الولايات المتحدة لتحقيقها بسياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية على العراق وإيران ويمكن اجمالها بالتالي:

1- سعي الولايات المتحدة إلى عدم ظهور أي قوة اقليمية في المنطقة عسكرياً واقتصادياً وسياسياً اقوى من الكيان الصهيوني.
2- سعي الولايات المتحدة الى جعل ايران والعراق اقل قوة منها في المنطقة للحد من تهديد مصالحها السياسية والاقتصادية وحماية حلفائها في منطقة الخليج العربي.
3- عدم السماح للعراق وإيران من التحكم بمصادر النفط في منطقة الخليج العربي.
4- تسعى الإدارة الأمريكية الى تحقيق عملية السلام الاسرائيلية – العربية.
5- العمل على عزل العراق وإيران سياسياً عن المجتمع الدولي.

يرى الباحث، أن الولايات المتحدة الأمريكية قد نجحت في تخطيطها وتطبيق استراتيجيتها في اضعاف العراق وايران والحد من تأثيرهما في المنطقة بإدخالهما في حرب في الثمانينيات من القرن الماضي دامت لـ ثمان سنوات بين البلدين، وخرجا منها منهكين لأنها كانت حرب استنزاف استخدمت الولايات المتحدة سياسة توازن القوى في دعمها لأحد الطرفين بين الحين والآخر بهدف عدم ارجاح كفه قوة على الاخرى لإطالة سنوات الحرب بين هذين البلدين ولكي يستنزف كل مقدراتهما على هذه الحرب الدامية.

المبحث الثاني: ادوات سياسة الاحتواء المزدوج الامريكية.

تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية عدة أدوات بنائية لقوتها الشاملة التي مكنتها من جعل الولايات المتحدة قوة عالمية وطرفاً لا يمكن الغنى عنه في أي تحليل للأوضاع العالمية القائمة من خلال عدة وسائل ونذكر أهمها:

اولاً: الأدوات السياسية

من الادوات المهمة والفاعلة لقوة الولايات المتحدة الأمريكية، التي تبني استراتيجيتها على تحقيق مصالحها وتعزيز مكانتها وقوتها في القرار العالمي بما يحقق لها الريادة في قيادة العالم.

إن للسياسة الأمريكية "فلسفة خاصة" تختلـ ف فيها عن باقي دول العالم ذاتياً وموضوعياً، اذ أن صناعة السياسة الأمريكية ليست حكراً بيد رئيس او وزير او شخص وعندما يتخذ القرار السياسي لا يكون على وفق الفكر الداخلي للدولة فقط وإنما يتعدى ذلك ليشمل العالم كله، وهذه مفارقة حقيقية في تعدد مؤسسات اتخاذ القرار في الولايات المتحدة الأمريكية[13]، إذ اعتادت الولايات المتحدة الأمريكية في سياستها على تولي حزبان هما الجمهوري والديمقراطي على أمور الحكم، لذلك يتغير طاقم الإدارة الأمريكية بصورة كاملة إذا ما تغير الحزب الحاكم ويتبع ذلك تغييرا ملحوظا في كل السياسات المتبعة في داخل وخارج الولايات المتحدة الأمريكية وذلك تبعا لما تخطط عنه قيادة الحزب الجديدة من التوجهات السياسية والاقتصادية والعسكرية

والاجتماعية، من هنا فان الرئيس الامريكي يؤدي دوراً كبيراً في اتخاذ القرارات وذلك بحكم ما نص عليه دستور الولايات المتحدة الامريكية حيث اعطى للرئيس صلاحيات كبيرة(14).

وفي المقابل من ذلك "هناك مبدأ الفصل بين السلطات التي تعد المرجعية الأولى التي استند عليها الدستور الأمريكي، الذي يكلف الرئيس بالأمور التي تتعلق بالشؤون الخارجية واستخدام القوة العسكرية وكذلك ما يتعلق بالمسائل الدبلوماسية وإن لم تكن بصورة فردية، كما يكلف الكونجرس الأمريكي بوظائف ومهام مستقلة مشتركة مع الرئيس طمعا في تحقيق درجة عالية من التماسك والترابط في السياسة الخارجية، وإن كان تطبيقها بسلاسة يعد ضربا من المستحيل بمقتضى النظام الأمريكي، وفي خضم الاداء المتقابل (الرئيس والكونجرس) هناك الاعضاء الكبار في المؤسسات الرسمية القائمة على صنع القرار في النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية مثل مجلس الأمن القومي ووزارة الدفاع (البنتاغون) ووزارة الخارجية ووكالة المخابرات الأمريكية (C.I.A) وغيرها الذي يتم تعيين أعضائها من الرئيس بكل ما يحمله من حتمية اتساع نفوذ الرئيس في آلية صنع القرار وتحجيم دور الكونجرس فيها طالما يوكل الرئيس الوظائف الحساسة الذين ينتهجون رؤيته وتفكيره"(15).

تختلف الولايات المتحدة الامريكية في إنتاج السياسات الخارجية والداخلية وفي أحيان كثيرة في الاستراتيجيات حسب ما تتضمنه من نظم أداء، وأن لكل رئيس سياسة واستراتيجية خاصة به بحيث لا تخرج عن تحقيق الأهداف الثابتة في سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وتتلخص في المحافظة على العديد من المصالح الامريكية.

ويمكن القول أن أهداف الولايات المتحدة الأمريكية ثابتة واستراتيجيات الأداء والوسائل التي يمكن استخدامها في تحقيق أهدافها متبدلة حسب سياسة كل رئيس أمريكي، حيث لا يخطئ من يتساءل هل للولايات المتحدة الأمريكية سياسة خارجية محددة وثابتة القوام لم لا ؟.

ثانياً: الأدوات الاقتصادية

أُنشأت الولايات المتحدة الأمريكية على موقع جغرافي مميز بعزلته، وهي تحتل مساحات شاسعة من الاراضي مما ادى الى تنوع الحياة الاقتصادية فيها، ومنح اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية حيوية وقوة كبيرة وجعلها عموداً أساسياً من أعمدة الأمن القومي الأمريكي، بالإضافة الى ذلك أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تتبع أسلوب التوسع على الرغم من مساحة أراضيها الكبيرة وإيراداتها الاقتصادية الضخمة، حيث إنها دولة زراعية وتمتلك ثروة حيوانية كبيرة وموارد طبيعية بكميات كبيرة مثل البترول والغاز الطبيعي والفحم والنحاس والحديد والمعادن والخامات الاخرى وتمتلك الولايات المتحدة الامريكية ايضا صناعات كبيرة مما

جعلها دولة مصدرة تدر إليها مورداً اقتصادياً كبيراً مثل صناعه الأسلحة والمكائن والآلات وصناعة السيارات والمواد الكيميائية فضلا عن الكثير من الصناعات الخفيفة والمتوسطة في مجالات أخرى(16).

ان القوة الاقتصادية الهائلة التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية، قد بانت آثارها الواضحة على القدرات العسكرية وفاعليتها في العالم وعلى اتجاهات السياسة الامريكية بصورة عامة لا سيما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث عزز ذلك الدور السياسي الأمريكي على المستوى الدولي، خاصة بعد أن أضيفت الى هذه الادوات الاقتصادية برامج اطلقتها الولايات المتحدة الامريكية المساعدات المالية والاقتصادية والعسكرية الى دول اخرى مثل (مشروع مارشال) بل وحتى البرامج التي تبنتها الولايات المتحدة الأمريكية في اعادة اعمار العراق بعد عام (2003).

اذ ان الولايات المتحدة الأمريكية وهي تسير نحو القرن الحادي والعشرين قد حددت هدفها الاستراتيجي على تعزيز إنتاجها في شتى المجالات لتحقق بذلك النمو الاقتصادي الشامل على المدى الطويل، حيث أنها تمتلك أكبر نسبة في الإنتاجية للعمل على مستوى العالم مما ترتب على ذلك جعل الدخل القومي الامريكي اعلى بكثير من اي بلد اخر، حيث في عام 2005 بلغ 7.12 تريليون دولار. بالإضافة إلى ذلك أنشأت الولايات المتحدة الأمريكية مؤسسات يرتكز عليها النظام الاقتصادي الدولي والتي كانت من مشتقات نظام (بريتون وودز) ومن هذه المؤسسات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير ومنظمة التجارة الحرة، حيث انها لم تقف عند هذا الامر بل عملت جاهدا على فرض هيمنتها على هذه المؤسسات والسيطرة عليها(17).

ان الاقتصاد الامريكي كان دائما في خدمة السياسات والاستراتيجيات الأمريكية وأهدافها التي تحددها على مستوى العالم وذلك من خلال التفاعل المستمر بين الاقتصاد والمقومات الأخرى السياسية والعسكرية وغيرها.

ثالثاً: الأدوات العسكرية

اعتمدت الولايات المتحدة الأمريكية في تطبيق استراتيجيتها وسياساتها الخارجية وخصوصاً الاحتواء المزدوج وتحديد أهدافها وحماية مصالحها بنسبة كبيرة على القدرات العسكرية التي تمتلكها وكمية المبالغ الضخمة التي أنفقت عليها، حتى أصبحت هذه القدرات صاحبة الفضل فيما وصلت اليه امريكا الان من مكانة عالمية ومصالح كبيرة، اذ تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية قدرات عسكرية ضخمة وقدرات نووية فريدة وانتشار عسكري دولي واسع ينتشر في كل أنحاء العالم فضلا عن سياستها في التحالفات الاستراتيجية المستمرة مع الدول الاخرى.

ولأهمية هذا الجانب تخصص الولايات المتحدة الامريكية جزءاً كبيراً من ميزانيتها و ثروتها لاستثمارها في الجانب العسكري، حيث خصصت في عام 2006 ما يقارب 3.419 بليون دولار، وفي العام التالي (2007) خصصت ما يقارب 443 بليون دولار، حيث تعادل هذه المبالغ في موازنة البنتاغون مجموع موازنات الدفاع لما بين 12- 15 من الدول التي تأتي بعد امريكا من حيث القوى العسكرية، حيث تنفق الولايات المتحدة الامريكية في استثمارها العسكري بين 45- 48% للأعوام انفا من مجموع الانفاق في الاستثمار العسكري لكل دول العالم، مما ادى ذلك الى امتلاك الولايات المتحدة الامريكية قوه عسكريه هائلة لا يمكن مساواتها مع اي دوله اخرى على الساحة العالمية في وقتنا الحاضر(18).

وفضلاً عن القدرات العسكرية التقليدية الهائلة التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية، فأنها ايضا تمتلك قدرات عسكرية غير تقليدية متمثلة بالسلاح النووي حيث تعتبر أول من امتلك السلاح النووي لمدة محددة قبل أن يكسر الاتحاد السوفيتي هذا الاحتكار(19).

وتمتلك الولايات المتحدة الأمريكية لأجل ذلك قواعد صناعية ضخمه تابعة للمؤسسة العسكرية الأمريكية، وتقوم بإنتاج منظومات تسليح عالية التكنولوجيا ترفدها المؤسسة بأحدث الاسلحة المتطورة التي من شأنها اصابة اي هدف تنوي تدميره، بالإضافة لكل ذلك تمتلك وكالة الفضاء الامريكية (NASA)، إذ تستحوذ هذه الوكالة على معظم النشاط العلمي في الفضاء الخارجي والذي أصبح مسرحا للعمليات العسكرية الأمريكية وهي معنية بالرصد والتجسس ومراقبة تحركات الدول الاخرى (20)، كما تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية تحالفات استراتيجية مهمة، إذ تعد هذه التحالفات قوة مضافة إلى قوة المؤسسة العسكرية الامريكية الهائلة المتمثلة بحلف شمال الاطلسي (NATO)(21).

رابعاً: الادوات الامنية والاستخباراتية

إن توفير المعلومات الاستخباراتية من خلال الأجهزة التي تمتلكها أي دولة يجب أن يخدم بالدرجة الأساس السياسة العليا للدولة من خلال توفير المعلومات الضرورية لصناع القرار في الدولة وذلك للدعم ادائهم الاستراتيجي لحماية مصالح البلاد والحفاظ على أمن الدولة من أي خطر يمكن أن يهددها.

إذ تعد المؤسسات الاستخباراتية والأمنية التي تمتلكها الولايات المتحدة الأمريكية واحدة من اقوى المؤسسات على مستوى العالم لما تمتلكه من مقومات و مجموعة من أنظمة الاستخبارات تشتمل على تسعة فروع أساسية هي (وكالة المخابرات المركزية CIA،ومكتب المخابرات والبحوث التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، ووكالة استخبارات الدفاع وهيئة المخابرات التابع لوزارة الدفاع، وهيئات الاستخبارات التابعة لفروع القوات المسلحة البريه والبحرية والجوية الأمريكية، وهيئة الأمن القومي ومكتب التحقيقات الفيدرالية FBI،

ومكتب الدفاع عن الوطن وفي بعض الاحيان يضم ايضا هذا النظام ممثلا عن مؤسسة الطاقة النووية)، حيث ترتبط هذه المؤسسات والهيئات مع بعضها البعض بكثير من تعقيد إلا أنها في النهاية تسعى الى تحقيق هدف واحد هو تنفيذ السياسات والمخططات للولايات المتحدة الأمريكية[22].

إن ضبط الأداء الاستراتيجي الخاص بالولايات المتحدة الأمريكية يعود جزء كبير منه الى ما تقدمه الوكالات الاستخباراتية الامنية الامريكية ودوائرها المختصة في هذا الشأن من معلومات وأفكار وملاحظات شكلت بمجموعها حركة تهدف ليس لتلبية متطلبات الامن القومي الامريكي فقط بل لصيانة وتعزيز حصانته، ونظرا لما تقدمه هذه الوكالات من معلومات مهمة فإنها تتيح لصناع القرار الامريكي فرصة واسعة من الفرص والخيارات لمواجهة اي خطر يهدد أمنها القومي ومصالحها داخليا وخارجيا، فضلا عن انفتاحها لترسيخ القيم الحيوية الأمريكية[23].

خامساً: الأدوات الثقافية

تعتبر هذه الأدوات إحدى الوسائل الهامة المستخدمة في تطبيق السياسة الخارجية الامريكية لا سيما سياسة الاحتواء، فبعد الثورة التقنية وتطور وسائل الاعلام اصبحت جميع الدول قادرة على فرض هيمنتها من خلال نموذجها الثقافي وطريقة عيشها. والثقافة بمفهومها العام كما أجمع عليها العالم عبر منظمة الثقافة والتربية والعلوم التابعة للأمم المتحدة– اليونسكو– هي (جميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعا بعينه او في اجتماعية بعينها عن المجتمع الآخر، وهي تشمل كل الفنون والآداب وطرائق الحياة، فضلا عن أنها تشتمل على الحقوق الأساسية للإنسان ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات [24].

هناك اتجاه تتبناه الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحاضر مفاده بأن الأدوات الثقافية والاتصالية وتدفق المعلومات السريع من شأنه إيجاد ثقافة عالمية جديدة شاملة تشمل كل جوانب النشاط الإنساني، إذ تنطلق الولايات المتحدة الأمريكية من موقع تطورها التقني والعلمي مستقلة في ذلك مزايا هذا التقدم لتعزيز وسائل استراتيجية لسياستها الخارجية المتبعة ولا سيما سياسة الاحتواء الأمريكية، وفي نفس الوقت تعرض التمايز الثقافي للمجتمعات الأخرى الى خطر التذويب والاضمحلال من خلال احتواء التمايز والتنوع الثقافي كطريق أساسي لممارسة الضغوط وفرض المواقف على البلدان الضعيفة والسيطرة عليها ثقافيا [25].

منذ ظهورها على الساحة العالمية كقوة كبيرة في بداية القرن العشرين، تحاول جاهدةً الى نقل مركز الحضارة إليها والتأثير على كل دول العالم، فسعت الى استمالة العقل البشري في مختلف أنحاء العالم مستخدمة في ذلك شبكتها الواسعة المتطورة من وسائل الإعلام المختلفة، وفضلا عن ذلك الثقافة والذوق وطريقة العيش وأنماط السلوك، ومن المعروف أن الدولة التي لديها وسائل إعلام ثقافية متطورة تستطيع أن تنقل ثقافة بلدها

عبر وسائلها المختلفة هي دوله قويه وقادره على توسيع نفوذها وسيطرتها على مناطق ودول اخرى، وذلك لان الثقافة تستطيع أن تؤثر بصورة مباشرة وتحاكي العقل والقلب الإنساني وتؤثر فيه مما يعزز السيطرة وهذا ما تخطط له جميع الدول لتفعيل دورها ومكانتها العالمية(26).

ان وسائل الاعلام والاتصالات الأمريكية قدمت وسوف تقدم دوراً بارزاً في توجيه وإعادة تشكيل الرأي العام على مستوى الولايات المتحدة الأمريكية والعالم بهدف التعاطف والميول نحو القضايا والأمور التي تخدم المصالح الامريكية والعمل على تهيئة الأجواء العالمية لكي تتقبل ما تريد الولايات المتحدة الأمريكية تنفيذه من أهداف داخلية كانت او خارجية.

المبحث الثالث: العراق في استراتيجية الاحتواء المزدوج.

يمتلك العراق مرتكزات أساسية تشكل بمجموعها المكانة الاقليمية له من حيث الموقع الاستراتيجي المتميز، إذ يقع العراق جغرافياً في منطقة الشرق الاوسط في القسم الجنوبي الغربي من قارة آسيا، والقسم الشمالي الشرقي من الوطن العربي(27)، انظر الخريطة (1).

أما فلكياً، يقع العراق بين دائرتي عرض (29,6 – 37,27) شمالاً، وخطي طول (38,39 – 48,36) شرقاً، انظر الخريطة (1).

خريطة (1) موقع العراق في منطقة الشرق الأوسط

المصدر: وزارة الموارد المائية، مديرية المساحة العامة، لعام 2010، وكالة العربية www.alaraby.com.

اولاً: اهمية موقع العراق

من وجهة نظر الجغرافية السياسية فموقع العراق الاستراتيجي عند ملتقى طرق المواصلات التي تربط قارات العالم القديم وبأنه الجسر الأرضي الذي يؤدي الى طرق المواصلات البحرية ذات التأثير الكبير في شرقه وغربه والمتمثل في البحر العربي والمحيط الهندي والبحر المتوسط، لذلك ان هذا الموقع المتميز اعطى للعراق مكانة مهمة في العالم من الناحيتين العسكرية الدولية وفقا للأمور التالية(28):

أ- موقع العراق على رأس الخليج العربي وعلى الطريق الأقصر الذي يوصل البحر المتوسط بالمحيط الهندي.

ب- موقع العراق على أقصر الطرق الجوية التي تربط غرب أوروبا وجنوبها من جهة وجنوب شرق آسيا واستراليا من جهة أخرى.

ت- يعد الخليج العربي ووادي الفرات ممراً سوقياً متميزاً بامتداده إلى موانئ البحر المتوسط

ث- تعد العاصمة بغداد مركزاً مهماً لملتقى الطرق البرية في المنطقة العربية.

ج- يعد العراق منطقة استراتيجية مهمة للولايات المتحدة الأمريكية لتأمين إمدادات النفط لها ولحلفاؤها الاوروبيون.

ح- وقوع العراق على منطقة الفصل بين الحضارات القديمة المختلفة العربية والفارسية والتركية والكردية.

ومن المعروف وبلا شك أن الهدف الرئيسي لاحتلال العراق والحرب التي أعلنتها الولايات المتحدة الامريكية على الارهاب هو غطاء للسيطرة على نفط الشرق الاوسط وخيراته الطبيعية والبشرية عبر بوابة العراق لكي يسهل عليها فرض سيطرتها على العالم بأكمله [29].

ثانياً: اهمية العراق الاقتصادية

يمتلك العراق قدرات اقتصادية ضخمة فبالإضافة الى توفر المياه (نهري دجلة والفرات) والأراضي الصالحة للزراعة، يمتلك العراق موارد معدنية كبيرة متنوعة وأهمها المورد النفطي، وذلك لأهمية الاستراتيجية الواضحة في سياسات الدول الكبرى ومنها الولايات المتحدة الأمريكية، إذ يتبين لنا من خلال تحليل الجدول (1) ان العراق يمتلك احتياطي نفطي يقدر بنحو (143.069) مليون برميل في نهاية سنة 2016، أي بنسبة (9.6) من مجموع الاحتياطي النفطي في العالم والبالغ نحو (1.490.386) مليون برميل، وانخفض بعد ذلك بمقدار(566) برميل، بمعدل تغيير نسبي بلغ (0.39%) في أواخر سنة 2020، حيث بلغ الاحتياطي النفطي في هذه السنة بنحو (142.503) مليون برميل، وبما يعادل (9.6%) من مجموع الاحتياطي النفطي العالمي الذي بلغ في السنة نفسها نحو (1.487.893)،وبعد ذلك وفي سنة 2016 ارتفع الاحتياطي النفطي إلى(148.766) مليون برميل، أي بما نسبته (10.0%) من مجموع الاحتياطي النفطي في العالم للسنة ذاتها البالغ نحو (1.492.164)مليون برميل، اي زياده طفيفة عن سنة 2015 والذي بلغت 6263 برميل، وبتغيير نسبي عن سابقتها بمعدل 4.4%[30].

جدول (1) تطور تقديرات احتياطي النفط المؤكد في دول المشرق العربي للمدة بين 2016-2024

الدولة	2016	النسبة %	2020	النسبة %	2024 توقع	النسبة %

العراق	143.069	9.6	142.503	9.6	148.766	10.0
ايران	157.530	10.6	158.400	10.6	157.200	10.5
السعودية	266.578	17.9	266.455	17.9	266.208	17.8
مصر	4.400	0.3	4.400	0.3	4.400	0.3
قطر	25.244	1.7	25.244	1.7	25.244	1.7
الإمارات	97.800	6.6	97.800	6.6	97.800	6.6
الكويت	101.500	6.8	101.500	6.8	101.500	6.8
احتياطي العالم	1.490.386	53.5	1.487.893	53.5	1.492.164	53.7

المصدر: ظاهر عبد الزهرة الربيعي، احمد حسن مجهول الحسناوي، الأهمية الجيواقتصادية للعراق في الاستراتيجيتين الامريكية والصينية، مجلة الخليج العربي، المجلد 47، العدد 1-2، 2019، ص16.

وفضلاً عما يحتويه العراق من احتياطي نفطي هائل، فان لدى العراق 3.100 مليار متر مكعب من احتياطيات الغاز حسب بيانات الأمم المتحدة الأخيرة، وتبلغ القدرة الانتاجية من النفط حاليا ما يقارب 3.9 مليون برميل [31].

أن أهمية موقع العراق وموارده الاقتصادية الهائلة وتأثيرها الإقليمي لعب دوراً أساسياً في توجيه الاستراتيجية الامريكية تجاه السيطرة عليه والتحكم بموارده من خلال السياسات المتعاقبة للإدارات الأمريكية، ويمكن ذكر مراحل احتواء العراق على النحو الآتي:

المرحلة الاولى. وتبدأ في خمسينيات القرن الماضي، إذ تبنت الإدارة الأمريكية في هذه الفترة استراتيجية الاحتواء الأيديولوجيات المنافسة لها والتي تحاول أن تفرض هيمنتها على العالم، المتمثلة الأيديولوجية الشيوعية من خلال تطويقها بالعديد من الأحلاف الدولية [32]،إذ شكلت استراتيجية الاحتواء في فترة الحرب الباردة ركيزة أساسية في الاستراتيجية الامريكية وتمحورت حولها كل جوانب التخطيط الأمني والعسكري الأمريكي بأبعاده السياسية والاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية كافة [33]، ومع مطلع الخمسينيات من القرن الماضي تطورت العلاقات بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية في المجال الأمني، حيث تم الاتفاق على عقد اتفاقية المساعدات العسكرية (اتفاقية الأمن المتبادل في عام 1955) وكانت هذه الاتفاقية شبه سرية، ولم تعرض على مجلس الاعيان والنواب في العراق واقرت عبر مذكرات بين الحكومة العراقية والسفارة الامريكية في بغداد [34].

وفي هذه الفترة عملت الولايات المتحدة الأمريكية على دعم تأسيس حلف بغداد نتيجة لتعرض البلاد العربية بعد الحرب العالمية الثانية الى موجة عارمة من ضغط الدول الغربية لجرها الى مشروع الدفاعات الانكلو –امريكية، والتي تهدف الى تطويق الاتحاد السوفيتي والحد من نفوذه وتوسعه في الشرق الأوسط على غرار حلف شمال الأطلسي الذي أقامته الولايات المتحدة الأمريكية في غرب أوروبا، ففي عام 1954 عقدت اتفاقية ثنائية بين تركيا والباكستان تمهيدا لهذا الحلف ولم يتبقى سوى انضمام الدول العربية وخاصة العراق، سورية، الأردن لاستكمال خطة الاحتواء وسد الثغرة للحيلولة دون تقليل النفوذ السوفيتي من خلال هذه الدول، في الوقت الذي كانت تسيطر فيه بريطانيا على العراق استاءت للتحركات الأمريكية في المنطقة حيث أخذت تنصح العراق بتأجيل الانضمام الى هذا الحلف لأن بريطانيا وقعت عام 1930 معاهدة بينها وبين العراق وفي حال انضمام العراق الى هذا الحلف تفقد المعاهدة فاعليتها وتنتهي بين الطرفين [35].

كانت الولايات المتحدة الأمريكية مع اقامة هذا الحلف والمعنية به إلا أنها رفضت الانضمام له بصورة كاملة كما قصرت مشاركتها على بعض اللجان فقط وقررت ترك مهمة قيادة هذا التحالف لبريطانيا، وفي 14 تموز عام 1958 حدث انقلاب عسكري (ثورة) بقيادة عبدالكريم قاسم (المقرب من الشيوعية) ومؤيديه على الحكم الملكي في العراق الموالي للغرب وبعد نجاح الانقلاب وإعلان العراق جمهورية انسحب العراق من هذا الحلف بصورة كاملة مما ترتب على ذلك نقل مقر الحلف من بغداد الى العاصمة التركية انقرة واصبح الحلف فيما بعد باسم حلف المعاهدة المركزية [36].

وعلى اثر ذلك استمرت العلاقات العراقية– الامريكية متعثرة، بعد ان قرر العراق قطع علاقاته بالولايات المتحدة الأمريكية، ما عدا العلاقات التجارية والثقافية بين البلدين التي لم تنقطع، إذ كانت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الثانية ضمن الواردات العراقية بعد المملكة المتحدة (بريطانيا) [37].

المرحلة الثانية. وتتمثل في ستينيات القرن الماضي، على اثر التطورات السياسية التي حدثت في العراق في 8 شباط 1963 ارتأت السياسة الأمريكية بضرورة تأدية دورها في المنطقة بصورة عامة، والعراق بصورة خاصة وذلك للحد من النفوذ السوفيتي السابق في العراق بعد أن أخذت العلاقة بينهما بالتدهور بعد انقلاب 8 شباط واتباع الحكومة العراقية الجديدة المعادية للسياسة الشيوعية، حيث دفعها ذلك الى تقليل اعتمادها على السلاح السوفيتي بعد ان أعلنت الأخيرة دعمها للقضية الكردية من خلال طرحه في الأمم المتحدة فضلاً عن مماطلة الاتحاد السوفيتي بالاستمرار ببيع السلاح الى العراق [38].

إن اعتراف واشنطن لحكومة البعث في 11 شباط 1963 يمثل نقطة تحول علنية في موقف الولايات المتحدة الأمريكية من انقلاب 8 شباط، وايضا انعكس بشكل ايجابي على العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق التي شهدت قبل ذلك توتراً في العلاقات الدبلوماسية بين البلدين[39]، وأدت حينها لقطع

العلاقات الدبلوماسية بين العراق والولايات المتحدة وسحب السفراء من كلا البلدين [40]، وبعد نجاح الانقلاب في العراق على حكومة عبد الكريم قاسم في تشرين الثاني 1963 تمت إعادة العلاقات الدبلوماسية بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق على إثر اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية في حكومة الانقلاب الجديدة[41].

عندما دخل النزاع المسلح بين الكرد والحكومة العراقية مرحلة خطيرة، تقدمت الحكومة العراقية في حزيران 1963 بقائمة الى حكومة واشنطن، تضمنت شراء كميات كبيرة من المعدات والآلات العسكرية، وبعد وصول القائمة وافقت الإدارة الأمريكية عليها مقابل دفع العراق المبالغ المالية الى واشنطن نقداً [42].

وأن استجابة الحكومة الامريكية للطلبات المقدمة من الحكومة العراقية لغرض تجهيزها بالسلاح والمعدات العسكرية الامريكية كان لهدفين أساسيين هما، اخماد الثورة الكردية ودعم حملة الحكومة العراقية ضدها، وتقديم المساعدات اللازمة للحكومة السورية بغرض منع أي انتفاضة محتملة ضدها [43]، وبذلك حققت احتواء مزدوجاً للزخم القومي الكردي المتصاعد من جهة والتسليح العراقي المتنامي في تلك الفترة من جهة أخرى.

وفي هذه المرحلة تخلت الحكومة السوفيتية وبشكل تدريجي عن دعمها للكرد باعتبارها سياسة مكلفة جداً بما في ذلك كسب القوميين العرب في منطقة الشرق الأوسط، الا أنها لم تتخلى عن موقفها المعارض للسياسات الخارجية والداخلية للحكومة البعثية الاولى في العراق وتعاونها مع الامبريالية الغربية [44].

انعكس ذلك على مصير الحركة الكردية، ومع بداية تقارب العراق مع الغرب و تسوية خلافاته مع إيران، فأن الاهتمام الأمريكي أتى في سياق سياسة احتواء الاتحاد السوفيتي والحد من نفوذه في العراق ومنطقة الشرق الأوسط الذي كان يتمدد اثر اتفاقية الصداقة والتعاون مع حكومة عبد الكريم قاسم، مما أثار ذلك مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية وضرورة التدخل لغرض التخلص من الحكومة الموالية للاتحاد السوفيتي على اعتبار ان العراق يمثل الدولة الوحيدة التي كانت قادرة على موازنة النفوذ الإيراني المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية.

المرحلة الثالثة. تتمثل في السبعينيات من القرن العشرين مع تسلم البعث السلطة في العراق، والتي برز فيها النزاع الإقليمي بين العراق وايران وتطلعات البلدين الاقليمية، إذ اتبع نظام الشاه منذ منتصف الستينيات من القرن الماضي سياسة خارجية رسمت خصيصاً لتجعل من ايران القوة المهيمنة في غرب آسيا والمنطقة برمتها، وقد حظى ذلك الهدف بمساندة وتشجيع الولايا ت المتحدة الأمريكية وهو في الوقت نفسه أصبح هدفاً ممكناً بسبب التحول الداخلي الذي حصل في إيران (قمع المعارضة في الداخل 1952 و 1966، ووفرت الموارد المالية والاقتصادية اللازمة) وأصبحت مثال على ما يعرف بمبدأ نيكسون، القائم على النظرية القائلة بضرورة أن تقوم مجـ ـموعة مختارة من دول العالم الثالث بدور نشيط عسكرياً وسياسياً معتمدة في ذلك على مواردها

الذاتية وتسهم بنشر والمحافظة على استقرار المثل الرأسمالية، الذي تحملته الولايات المتحدة الأمريكية وحدها بعد الحرب العالمية الثانية (45).

فكان الشاه محمد رضا بهلوي أداة مسيرة في يد الامبريالية الامريكية لتحقيق أغراضها ومصالحها الخاصة في المنطقة وخصوصا الخليج العربي، ومارست الادارة الايرانية في داخل البلاد سياسة قمعية قاسية مما دفع ذلك للتحرك ضده (46).

تعد الصراعات السياسية والخلافات الدولية التي مر بها العراق وإيران في السبعينيات من القرن الماضي وراثة التركة الثقيلة التي خلفتها الصراعات والعداءات فيما بينهما على مر التاريخ بداية من الأزمات المتعلقة بالحدود البرية والأنهار المشتركة بين البلدين ومشكلة تقاسم الملاحة في شط العرب، والقضية الكردية والاعتداءات المتبادلة بين الطرفين والاتفاقيات المعقودة بين العراق وايران ونقض هذه الاتفاقيات وعدم الالتزام بها، ومنها اتفاقية 1937 التي تخص مشكلة شط العرب.

ومن خلال اتفاقية الجزائر 1975 تم التوصل الى حل النزاع على شط العرب، حيث بدا ذلك واضحا أنه في مصلحة ايران وصفق له العديد من الأطراف باعتباره أحد أهم الانتصارات التي حققها الشاه الايراني، لأنه عزز مكانة إيران كقوة بالغة الأهمية في منطقة الخليج العربي (47).

وفي شباط 1980 وبعد سقوط الشاه وصل الخميني إلى الحكم، قام العراق بإلغاء اتفاقية الجزائر التي عقدت عام 1975، وأعلن بذلك أن شط ا لعرب جزء من أراضيه وعدم سريان معاهدة الجزائر وبذلك انهار الأساس الذي يقوم عليه السلام بين البلدين، حيث برر العراق اتخاذ هذه الخطوة بأن ايران خرقت في الواقع هذه المعاهدة وقامت بتدبير محاولة اغتيال وزير خارجية العراق طارق عزيز في بغداد مما كان ذلك إعلان الشرارة الأولى لبداية الحرب العراقية الايرانية (48).

المرحلة الرابعة. وتتمثل في الثمانينيات من القرن الماضي، وتعد هذه المرحلة من أهم المراحل في السياسة الخارجية الأمريكية باعتبارها تطبيق فعلي لسياسة الاحتواء المزدوج الامريكية، ففي هذه المرحلة (1980) اندلعت الحرب العراقية – الايرانية والتي استمرت 8 سنوات قدمت فيها خسائر بشرية واقتصادية كبيرة ومع تأكيد الولايات المتحدة الأمريكية اتباعها مبدأ الحياد تجاه الحرب العراقية – الايرانية، وهي عملية احتواء مزدوج امريكية للطرفين (49). وكان أكبر تجسيد لسياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الحرب العراقية الايرانية ذات الوجهين ما كشفت عنه فضيحة إيران غيت)إيران– كونترا)* المشهورة.

وفي صيف عام 1982 تمكنت إيران من شن هجوم كبير اجبر العراق على سحب أغلب قواته من الأراضي الايرانية والانتقال من الهجوم إلى الدفاع، إذ ارعب هذا التحول في مجرى الحرب دول مجلس التعاون

الخليجي والولايات المتحدة الأمريكية فاندفعت الاخيرة لوضع المزيد من القيود حول هذه الأنظمة، وتقدمت إلى دول مجلس التعاون الخليجي بتصورها للعمل المشترك والنية لإجراء تحالف معهم (50).

استمرت العلاقات المتوترة على هذا النحو حتى مع نهاية الحرب العراقية الايرانية عندما وافقت ايران على وقف إطلاق النار وانتهاء الحرب بين البلدين عام 1988، إلا أن الحقيقة تؤكد أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت تأمل منذ انطلاق الشرارة الاولى في الحرب بأن لا يخرج من هذه الحرب منتصر لما له من عواقب كبيرة على المنطقة بمجملها والمصالح الحيوية الأمريكية وهذا ما أشار اليه المفكر السياسي الأمريكي هنري كيسنجر عندما قال: (هذه أول حرب في التاريخ نتمنى أن لا يخرج فيها منتصر، وإنما يخرج الطرفان كلاهما مهزوم) (51).

يفهم من خلال ما تقدم بأن الولايات المتحدة الأمريكية تميل عكس ما تميل اليه كفة المنتصر خلال الحرب العراقية – الإيرانية وبما يتوافق مع مصالحها الاستراتيجية في المنطقة والحرص على خروج الطرفين منهكين من خلال إطالة عمر الحرب ودعم الطرفين لاستنزاف قدراتهم الاقتصادية والعسكرية وتعتبر سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية في هذه المرحلة في اوج مظاهرها واستخداماً فعليا لها.

لاشك ان العراق خرج بقدرات عسكرية وخبرات تؤهله لأداء دور عسكري وسياسي في المنطقة وهذا يهدد (اسرائيل) التي تعد حليفاً ستراتيجياً مهماً للولايات المتحدة الامريكية في المنطقة، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في رسم مخططاتها لاحتواء النظام العراقي والعمل على إسقاطه قبل ان يتطور الى قوة هائلة تهدد المنطقة والمصالح الأمريكية فيها (52).

وبعد أن رسمت الإدارة الأمريكية سياستها تجاه العراق نصبت له الفخ بأحكام، باستخدام الضغط السياسي والاقتصادي، الذي تمثل بإغراق السوق العالمية بالبترول وأدى ذلك إلى الانخفاض الكبير في سعر البرميل من النفط الى 14– 15 دولار للبرميل الواحد وعلى هذا الاساس بدأت الأزمة تتفاقم في العراق الذي اختنق اقتصادياً (53).

المرحلة الخامسة. وتمثلت بفترة التسعينيات من القرن العشرين، إذ شهدت السياسة الأمريكية تجاه العراق في هذه المرحلة تحولات كبيرة نتيجة أحداث رئيسية، أبرزها اجتياح العراق للكويت في 2 اب / أغسطس 1990 (54)، إذ بررت الإدارة العراقية الاجتياح بأنها عملية لصد مؤامرة امريكية ترتب ضد العراق، وكانت الذريعة هي مد يد العون لعناصر ثورية انقلابية على أسرة آل (الصباح) طلبت المساعدة من العراق، ثم اختلاف الذريعة الاكبر وهي الحق التاريخي وعودة الجزء (الكويت) إلى الكل (العراق)!! (55).

وبتاريخ 17 كانون الثاني 1991 اندلعت الحرب في الخليج بعد فشل الجهود المبذولة لغرض التسوية لإيجاد حل سلمي للازمة والتي تقضي بانسحاب العراق من الكويت وانتهاء المهلة المحددة للعراق للانسحاب،

شرعت مئات الطائرات الامريكية و البريطانية والفرنسية وطائرات الدول المتحالفة بغارات جوية مكثفة على العاصمة بغداد والمدن العراقية الاخرى، استهدفت هذه الضربات المنشآت النفطية والاقتصادية والعسكرية والمطارات ومراكز الاتصال السلكية واللاسلكية في العراق [56]. إذ أن الضربات الجوية وتدمير المنشآت العراقية ومشاركته الولايات المتحدة الامريكية في حرب الخليج عدت بمثابة القطيعة الكاملة العلاقات العراقية – الأمريكية بعد أن خاضت الاخيرة حربها على العراق وشعبه.

حققت الولايات المتحدة الأمريكية في هذه الحرب كل ما تطمح إليه من تواجد عسكري كبير في منطقة الخليج العربي، إذ عقدت اتفاقيات دفاعية مع دول هذه المنطقة بعد تدمير الجيش العراقي وبناه التحتية، فضلاً عن عقدها صفقات كبيرة مع دول الخليج العربي لبيع الاسلحة لهم، وفي هذه الأثناء صدر من مجلس الأمن قرار رقم (687) عام 1991 الذي يفرض على العراق نزع جميع أسلحة الدمار الشامل المزعومة ومقاطعته اقتصادياً وفرض العقوبات لحين التحقيق في ذلك [57].

بعد أن أدركت الولايات المتحدة الأمريكية بان سياستها تجاه العراق المتمثلة في فرض الحصار الشامل، ومنطقتي حظر الطيران في شمال العراق وجنوبه وان سياسة الاحتواء المزدوج قد اضعفت النظام العراقي الحاكم، اتجهت الى احداث تغيير نوعي في سياستها الخارجية تجاه العراق، وذلك بإعلان نيتها بأسقاط نظام " صدام حسين " في العراق باستخدام القوة العسكرية.

المرحلة السادسة. والتي تبدأ بالألفية الثالثة، فعلى الرغم من التأثر الكبير للعراق من العقوبات الاقتصادية والحصار، جاءت أحداث 11 / سبتمبر 2001 باعتبارها فرصة للولايات المتحدة الأمريكية للانتقال الى سياسة جديدة تتناسب مع التفوق العسكري لها، اذ اعلن الرئيس الامريكي الجديد جورج دبليو بوش أن العراق وإيران وكوريا الشمالية يمثلون محور الشر في العالم [58]، وتبني الإدارة الأمريكية بحربها على الإرهاب مبدأ الضربة الاستباقية مسوغاً لنشر استراتيجية القوة العسكرية لما بعد أحداث 11 سبتمبر، وقد بدأت الولايات المتحدة الامريكية هذه الاستراتيجية في أفغانستان لكي تبررها في العراق بهدف الاحتلال وبلوغ الغاية الجوهرية من عزل العراق إقليمياً ودولياً منذ عام 1991 إبان حرب الخليج الثانية وعلى انها مرحلة انتقالية في السياسة الأمريكية لفرز الأعداء وضم الحلفاء ضمن الاستراتيجية الامريكية الجديدة، استراتيجية الضربة الاستباقية.

اتخذت ادارة جورج بوش قرار احتلال العراق (2003)، ومنذ الساعات الاولى لدخول قوات الاحتلال الى العاصمة بغداد، غابت سلطة الدولة العراقية عن حدودها ومنافذها تبع ذلك دخول بضعة آلاف من المرتزقة وغيرهم من عناصر التخريب من دون رقيب عبر المنافذ الحدودية، بتواطؤ مكشوف وتسهيلات من قبل قوات الاحتلال الامريكي حدثت عمليات النهب والسلب والتخريب والدمار الذي شمل كل مؤسسات الدولة ولم

تقم قوات الاحتلال إلا بحماية وزارة النفط ودخول العراق في حالة فوضى كبيرة بعد تفكيك كل مؤسسات الدولة (59).

ان الحرب على العراق سددت ضربة عنيفة الى كل القطاعات في البلاد لاسيما الاقتصادي منها الذي كان يواجه اصلاً متاعب خطيرة حتى ما قبل الغزو، اذ ان الكارثة الاقتصادية هي جزء لا يتجزأ من الكارثة العراقية كلها ومن نتائجها (60):

ارتفاع حالات التمرد نتيجة سوء الأوضاع الاقتصادية.

الدمار يسبق الاعمار، فرضية كونداليزا رايس (الفوضى الخلاقة).

لم تنجح الحكومة التي تدعمها الولايات المتحدة الأمريكية في إيجاد فرص عمل حيث توجد نسبة كبيرة من الذكور العاطلين عن العمل ما بين سن 18 – 35 عام، ونتيجة لهذا فإن أغلبيتهم على استعداد تام لحمل السلاح.

الإخفاق في توفير الأمن وبيئة آمنة الذي يحكم بدوره على استحالة إعادة بناء الاقتصاد العراقي والتقدم به.

وترتب على هذا الغزو إنفاق عسكري كبير أرهق ميزانية الولايات المتحدة الأمريكية، ناهيك عن الخسائر البشرية والجدول (2) يوضح حجم الإنفاق العسكري الأمريكي على العراق.

جدول (2) الإنفاق العسكري الأمريكي للسنوات 2003 – 2009 (مليار دولار)

السنة	الانفاق بأسعار 2000	الإنفاق بأسعار 2005	نسبة الإنفاق / G DB
2003	223 .415	440.813	3.8
2004	464.676	480.451	4
2005	503.353	503.353	4
2006	527.660	511.187	5.1
2007	640	546.786	6
2008	603	–	–
2009	675	–	–

المصدر: عبد علي كاظم المعموري، الطوفان القادم تولد الأزمات الاقتصادية الرأسمالية، ط1، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص 96.

ان سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية في العراق بعد عام 2003 كانت معقدة التطبيق ومتغيرة المديات، إذ سعت الإدارة الأمريكية الى تحقيق حالة من التوازن بين احتواء النفوذ الإيراني كدولة قوية بالمنطقة والجماعات الارهابية المتطرفة مع تعزيز دور العراق كدولة مستقرة والعمل مع العراق ك حليف ستراتيجي مهم في المنطقة تماشياً مع مصالحهم في العراق والمنطقة، ومع ذلك ظلت التحديات الإقليمية والمحلية تعرقل تحقيق أهدافها بشكل كامل.

وعلى الرغم من أن سياسة الاحتواء المزدوج انتهت كإطار رسمي بالتحاق العراق بالركب الأمريكي باحتلاله فعلياً، الا ان العراق بات ميداناً لتنافس نفوذ بين الولايات المتحدة الامريكية وايران، اذ تسعى الولايات المتحدة الامريكية الى تقليل النفوذ الايراني، بينما تحاول ايران تعزيز ودعم وجودها من خلال حلفائها المحليين في العراق، وان العراق لم يعد له تأثير بسياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية، لكنه عالق في تنافس بين القوى الاقليمية والدولية، ويواجه تحديات داخلية مثل ضعف الاستقرار السياسي والاقتصادي والفساد، ووجود مجاميع مسلحة توازن بين المصالح الأمريكية – الإيرانية، بمعنى اصبح العراق اداة من ادوات الاحتواء المزدوج بعد ان كان طرفاً فيها.

والنتيجة هنا، ان العراق قد خرج من سياسة الاحتواء المزدوج التقليدية، لكنه ما زال في دائرة الصراع الجيوسياسي بين القوى العظمى، ويعاني من تأثيرات هذا النزاع على استقراره السياسي والاقتصادي.

المبحث الرابع: انعكاسات سياسة الاحتواء المزدوج على العراق.

يمكن تحليل انعكاسات سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية على العراق من كل الجوانب تبعاً لما يلي:

1– الجانب السياسي. قد تمثل بعدة جوانب هي:

أ– العزلة الدولية. أدت العقوبات الاقتصادية والسياسية التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق الى عزله عن المجتمع الدولي، مما قيد وقلل من تأثيره اقليمياً ودولياً.

ب– ضعف النظام السياسي العراقي. ساهمت السياسة الامريكية في تقويض شرعية النظام الحاكم واضعافه داخلياً وخارجياً، خصوصاً مع زيادة معاناة الشعب العراقي.

ت– تأثر الاستقرار السياسي. عززت سياسة الاحتواء المزدوج الامريكية الانقسامات الداخلية وعملت على تغذيتها، حيث استغلت الولايات المتحدة الأمريكية المعارضة العراقية للنظام لتعزيز ضغوطها عليه.

2– الجانب الاقتصادي. والذي تمثل بـ:

أ- الحصار الاقتصادي. فرضت الولايات المتحدة الأمريكية عقوبات شديدة على العراق اثرت بشكل كبير ومدمر على الاقتصاد العراقي، من خلال منع تصدير النفط وعدم التعامل مع العراق اقتصادياً والقيود المفروضة على التجارة الدولية.

ب- ارتفاع معدلات الفقر. ادى الحصار الى انهيار البنية التحتية والاقتصادية، مما عمل ذلك الى ايقاف عجلة النمو والتطور في العراق والذي ادى بدوره الى زيادة معدلات البطالة والفقر في البلد.

ت- تدمير القطاعين الصناعي والزراعي. انهارت الصناعة والزراعة المحلية نتيجة نقص المواد الأولية والمعدات اللازمة بسبب القيود المفروضة على العراق في استيرادها لتشغيل هذين القطاعين المهمين.

3- الجانب الاجتماعي. وتمثل:

أ- تدهور المستوى المعيشي. أثرت هذه السياسة على حياة المواطنين في العراق بشكل مباشر نتيجة نقص الغذاء والدواء والخدمات الأساسية اللازمة للعيش الكريم بسبب الحروب التي خاضها العراق خصوصا الحرب العراقية – الايرانية في الثمانينيات من القرن الماضي، والحصار والعقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق بعد حرب الخليج الثانية مما ادى ذلك الى ارهاق كاهل الفرد العراقي في توفير مستلزمات المعيشة وتغيير الكثير من السلوكيات المجتمعية كارتفاع معدلات السرقة والفقر والجريمة المجتمعية.

ب- الهجرة والنزوح. ان تردي الاوضاع المعيشية وعدم توفير بيئة آمنة للمواطن العراقي خصوصاً بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003، أدى إلى زيادة معدلات الهجرة خارج العراق خصوصاً هجرة الكفاءات والمهنيين.

ت- تدهور الخدمات الصحية والتعليمية. أدى نقص الموارد اللازمة الى تداعي القطاعين الصحي والتعليمي، مما أثر ذلك سلباً على جودة الحياة ومستقبل الاجيال.

4- الجانب العسكري والأمني. والذي تمثل:

أ- إضعاف القوة العسكرية. عملت هذه السياسة على زج العراق في الحروب أبرزها حرب العراق وايران التي استمرت ثمان سنوات استنزفت من خلالها الكثير من القدرات العسكرية والبشرية العراقية، وحرب الخليج الثانية وما رافقها من أحداث خاصةً الحملة التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها على الجيش العراقي في فترة الانسحاب من الكويت (عاصفة الصحراء)، مما ادى الى تدمير عدد كبير من المعدات العسكرية الخاصة بالجيش العراقي ناهيك عن الخسائر البشرية، والاحداث التي تبعت ذلك اذ استهدفت العقوبات والتفتيش الدولي ترسانة العراق العسكرية

ودمرت الكثير من المراكز والمقرات والمصانع، وادى ذلك الى تراجع قدرة العراق في الدفاع عن نفسه.

ب- الانفلات الأمني. ساهمت الضغوطات الاقتصادية والسياسية، والغزو الأمريكي على العراق عام 2003، وحل المؤسسات العسكرية والامنية الى احداث الفوضى في العراق مما ادى ذلك الى زيادة معدلات الجريمة والسرقة والانفلات الأمني داخل العراق.

ت- الصراعات الداخلية. ساهمت تطبيقات ونتائج سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية في تغذية النزاعات والصراعات الداخلية عقائدياً واجتماعياً بين مختلف الجماعات في العراق، وقد ادى ذلك الى حدوث حرب طائفية في العراق بعد الاحتلال الامريكي ذهب ضحيته الكثير من ابناء الشعب العراقي الواحد.

5- الجانب الثقافي. وتمثل:

أ- تدمير التراث العراقي. أدى تدهور الاوضاع السياسية والامنية والاقتصادية في العراق الى أعمال التخريب والنهب، من خلال الجريمة المنظمة وتخريب وسرقة الإرث العراقي والمتاجرة به خارجياً، ناهيك عن إهمال التراث الثقافي العراقي بسبب الأوضاع الاقتصادية والادارة الجديدة التي شهدها العراق.

ب- العزلة الثقافية. عملت سياسة الاحتواء المزدوج الامريكية الى عزل العراق ثقافياً مع العالم الخارجي، من خلال الحصار والقيود التي فرضت عليه من النظام الدولي.

ت- تأثير الإعلام الخارجي. استخدمت الولايات المتحدة الأمريكية الإعلام لإضعاف الصورة العامة للنظام العراقي وإظهاره بأبشع الصور خلال الترويج للقضايا الانسانية الناتجة عن الصراعات الداخلية وتقديمها الى العالم على انه نظام وحشي يهدد الأمن والسلم المجتمعي في العراق والعالم مما أثار ذلك الثورات والانقسامات الداخلية في البلد، وقد يكون في ذلك مبالغة لان النظام في السنوات العشر الاخيرة لم يكن يملك عملياً اي تأثير خارجي حتى على المستوى الاقليمي بل أصبح منكفأً نحو الداخل بشكل كبير.

وبصورة عامة، ان سياسة الاحتواء المزدوج الأمريكية تجاه العراق ألحقت اضراراً بالغة بكل جوانب الحياة، إذ عمقت من معاناة الشعب العراقي وارهقت كاهله في توفير مستلزمات العيش الكريم، وأضعفت الدولة على كافة المستويات، مما هيأ ذلك الساحة العراقية للأحداث التي تلت، مثل الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003 وما رافقها من ظهور الجماعات الارهابية المتطرفة المتمثلة بتنظيم القاعدة وداعش وغيرها.

الخاتمة:

لقد شكلت استراتيجية الاحتواء الأمريكية في المنطقة منذ ستينيات القرن الماضي أداة محورية في السياسة الخارجية الأمريكية، من خلال سعيها الى تحقيق التوازن بين القوى المتنافسة في المنطقة بما يضمن المصالح الاستراتيجية الأمريكية، فمنذ نهاية الحرب العالمية الأولى تعاملت الولايات المتحدة الأمريكية بحذر مع قضايا المنطقة العربية، لكنها بدأت في تطوير ا ستراتيجيات أكثر تداخلاً بعد الحرب الباردة، خاصة تجاه العراق معتمدة بذلك على مزيج من الأدوات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية وضبط التفاعلات الجيوسياسية بما يتماشى مع مصالحها في المنطقة وأمن حليفتها دولة الكيان الصهيوني.

يتضح أن استراتيجية الاحتواء المزدوج الأمريكية لم تحقق الاستقرار في المنطقة العربية وخاصةً العراق، بل ساهمت في تعزيز ديناميكيات الصراع وإطالة أمد الأزمات، مما ادى هذا النهج الى خلق بيئة جيوسياسية معقدة جعلت منه أكثر عرضة للتدخلات الخارجية الاستعمارية، مما يؤكد ان سياسة الاحتواء المزدوج ليست مجرد أداة للسيطرة فقط، بل عامل رئيسي في إعادة تشكيل الخريطة السياسية والامنية للمنطقة.

ومن خلال التحليل الجغرافي السياسي، يمكن القول إن الولايات المتحدة لم تكن تسعى إلى إيجاد حلول مستدامة للصراعات بقدر ما كانت تحاول إدارة الأزمات بما يخدم مصالحها الاستراتيجية في المنطقة، مما ادى الى اضعاف الدول المستهدفة وتحويلها الى ساحات مفتوحة للحروب والصراعات والنفوذ الدولي والإقليمي الطامع بها.

المصادر والمراجع:

1. سعيد عبد الرحيم، سياسة الاحتواء، مجلة الوعي، العدد 117، السنة العاشرة، شباط.
2. عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الامبراطوري، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2009.
3. اودو زاوتر، رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1789 حتى اليوم، دار الحكمة، لندن، 2006.
4. ديفيد كريست، حرب الشفق: خفاره 30 عاما من الصراع الامريكي– الايراني، ترجمة: رجاء شلبي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2016.
5. Anthony Lake,''Confronting Backlash States'',Foreign Affairs vol,73,no 2,1994,p.45.
6. صحيفة المصري اليوم العدد الصادر في 18/8/ 2009
7. حسين فوزي النجار، أمريكا والعالم، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1977.
8. نديم البيطار، من التجزئة إلى الوحدة، ط5، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1979.
9. لويس فيشر، السياسة تقاسم القوى: الكونغرس والسلطة التنفيذية، ترجمة: مازن حماد، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1994.
10. عصام عبد الشافي، مؤسسات صنع القرار الأمريكية وإدارة الأزمة العراقية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 152، 2003، ص 38.
11. عادل كامل، عالم ام عالمين، مجلة شؤون سياسية، العدد 5، دمشق، 1996.
12. عبد الحي يحيى زلوم، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2005.
13. سليم كاطع علي، مقومات القوة الامريكية وأثرها في النظام الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد 42، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، تشرين الأول 2009.
14. التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، القاهرة، 1998.

15. زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولية الامريكية ومتطلباتها الجيو استراتيجية، ترجمة: امل الشرقي، ط1، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999.
16. بروستراك، ديني، نظرة شاملة على السياسة الخارجية الامريكية، ترجمة: ودودة عبد الرحمن بدران، مصر، الدار الدولية للنشر والتوزيع 1، 1991.
17. شاهر اسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الامريكية بعد احداث 11 سبتمبر 2001، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009.
18. السيد ياسين، العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي، قضايا استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد 17، بيروت، 1998.
19. ابراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين، دراسة لواقع القوى العظمى وانعكاسات هذا الواقع على الوطن العربي والعالم، مكتبة طرابلس العالمية، طرابلس، ليبيا، 1997.
20. طلعت محمد طاهر البوتاني، الأمن الغذائي العراقي منظور الجغرافيا السياسية، اطروح الدكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2011.
21. خطاب صكار العاني، نوري خليل البرازي، جغرافية العراق، بغداد، دار الكتب للطباعة والنشر، 1979، ص 12. كذلك انظر سيف الدين عبد القادر، جغرافية العراق العسكرية، بغداد، مطبعة شفيق، 1970.
22. رايق سليم البريزات، مشروع الشرق الاوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية (الأهداف والأدوات والمعوقات)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الشرق الاوسط، 2008.
23. جاسم يونس الحريري، مكانه العراق الإقليمية وتأثيرها على أمن الخليج بعد 2003، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، بغداد، 2023.
24. حسن البزاز، القوى العظمى، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988.
25. نعوم تشومسكي، ماذا يريد العم سام؟ ترجمة عادل المعلم، دار الشروق، الطبعة الاولى، القاهرة، 1998.
26. جواد كاظم البكري، العلاقات العراقية- الامريكية، دراسات في آثار اتفاقية الإطار الاستراتيجي والخيارات المستقبلية (بحث منشور في كتاب التقرير الاستراتيجي العراقي 2010- 2011، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية)، بغداد، 2011.
27. سنان صادق حسين الزبيدي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق في عهد الرئيس عبد السلام محمد عارف 8 شباط 1963- نيسان 1966، بغداد، 2009.
28. كافي سلمان مراد، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه ثورة 14 تموز 1958 في العراق، بحث منشور، مجلة الدراسات التاريخية، العدد الخاص بوقائع المؤتمر التاريخي العلمي الثاني الذي أقامه في قسم التاريخ كلية التربية الاساسية الفترة 26 الى 27 نيسان 2009، ج2، الجامعة المستنصرية.
29. فريد هاليداي، مقدمات الثورة في إيران، بيروت، دار بن خلدون، 1979.
30. محمد وصفي أبو مغلي، إيران: دراسة عامة، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، 1985.
31. علي شاكر علي، السياسة الأمريكية تجاه العراق، 1968- 1990، بحث مقدم إلى ندوة المصالح الأمريكية، جامعة الموصل.
32. الموسوعة الحرة ويكيبيديا، إيران كونترا، شبكة المعلومات الدولية الانترنت. www.ar.wikipedia.org/wiki.
33. محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992.
34. اياد الجصاني، احتلال العراق ومشروع الإصلاح الديمقراطي الامريكي حقائق واوهام، دار الزهراء، بيروت، بدون تاريخ.
35. عبد الرحمن محمد النعيمي، الصراع على الخليج العربي، مصدر سابق، ص177.
36. موسوعة الحرب على العراق، يوميات- وثائق- تقارير 1990- 2005 (مركز الدراسات الوحدة العربية)، الوثيقة رقم (6-1).
37. ايهاب سليم، عملية ثعلب الصحراء، وكالة الاخبار العراقية، على الرابط : www.iraq4alnews.php.
38. ياسين الحاج صالح، احتلال من باطن نظام إقليمي جديد في الشرق الاوسط، على الموقع الالكتروني، www.mokarabat.com
39. رائد حامد، الاحتلال الأمريكي للعراق المشهد الاخير، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007.
40. جوزيف ستيغليتز وليندا بيلمز، حرب الثلاثين تريليون دولار الكلف الحقيقية لحرب العراق، ترجمة سامي الكعكي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009.

الهوامش:

(1) سعيد عبد الرحيم، سياسة الاحتواء، مجلة الوعي، العدد 117، السنة العاشرة، شباط،ص1.
(2)محمد عبد الستار عبد الكريم، المصدر السابق،ص8.

(3) عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية دراسة في الأفكار والعقائد ووسائل البناء الامبراطوري، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2009،ص 122.

(4) اودو زاوتر، رؤساء الولايات المتحدة الأمريكية منذ 1789 حتى اليوم، دار الحكمة، لندن، 2006، ص 70.

(5) محمد عبد الستار عبد الكريم، المصدر السابق،ص9.

(6) ديفيد كريست، حرب الشفق: خفاره 30 عاما من الصراع الامريكي- الايراني، ترجمة: رجاء شلبي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، 2016، 444-445.

(7) Anthony Lake, ''Confronting Backlash States'', Foreign Affairs vol,73, no 2,1994, p.45

(8) Ibid.,p46.

(9) Ibid.,p47.

(*) ولد مارتن انديك في عام 1951، لعائله يهودية في لندن، أكمل تعليمه في استراليا في عام 1972، وتخرج من جامعة سيدني في عام 1977 وحصل على الدكتوراه من جامعة أستراليا ناشيونال، حيث عمل استاذا جامعيا قبل ان ينتقل الى الولايات المتحدة الامريكية في عام 1982 حيث عمل في منظمة ايباك للجالية اليهودية في أمريكا، وفي العام 1992 عامله مستشارا في شؤون الشرق الاوسط للرئيس الأمريكي بيل كلينتون، ثم مديرا لقسم الشرق الأوسط في مجلس الأمن الوطني في البيت الأبيض، وعين بعدها سفيرا للولايات المتحدة الامريكية في اسرائيل من 1995 الى 1997 ومن 2000 الى 2001. للمزيد ينظر إلى: صحيفة المصري اليوم العدد الصادر في 18/8/ 2009

(10) Ibid,47.

(11) مارتن انديك، المصدر نفسه، ص 59 – 60.

(12) مارتن انديك، المصدر السابق،ص60.

(13) حسين فوزي النجار، أمريكا والعالم، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1977، ص 32.

(14) نديم البيطار، من التجزئة إلى الوحدة، ط5، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1979،ص 234.

(15) لويس فيشر، السياسة تقاسم القوى : الكونغرس والسلطة التنفيذية، ترجمة: مازن حماد، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1994،ص 187.عصام عبد الشافي، مؤسسات صنع القرار الأمريكية وإدارة الأزمة العراقية، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد 152، 2003،ص 38.

(16) عادل كامل، عالم ام عالمين، مجلة شؤون سياسية، العدد 5، دمشق، 1996،ص5.

(17) ايمانويل تود، مرجع سابق، ص45.

(18) عبد الحي يحيى زلوم، حروب البترول الصليبية والقرن الأمريكي الجديد، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2005،ص –ص 176- 177.

(19) سليم كاطع علي، مقومات القوة الامريكية وأثرها في النظام الدولي، مجلة دراسات دولية، العدد 42، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، تشرين الأول 2009،ص160.

(20) التقرير الاستراتيجي العربي، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية والسياسية، القاهرة، 1998،ص 47.

(21) زبغنيو بريجنسكي، رقعة الشطرنج الكبرى: الأولية الامريكية ومتطلباتها الجيو استراتيجية، ترجمة: امل الشرقي، ط1، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1999،ص 42.

(22) بروستر ك، ديني، نظرة شاملة على السياسة الخارجية الامريكية، ترجمة: ودودة عبد الرحمن بدران، مصر، الدار الدولية للنشر والتوزيع1، 1991،ص 137.

(23) منعم صاحي العمار، المرجع نفسه، ص 87.

(24) شاهر اسماعيل الشاهر، أولويات السياسة الخارجية الامريكية بعد احداث 11 سبتمبر 2001، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2009،ص300.

(25) السيد ياسين، العولمة وانعكاساتها على الوطن العربي، قضايا استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد 17، بيروت، 1998،ص 19.

(26) ابراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين، دراسة لواقع القوى العظمى وانعكاسات هذا الواقع على الوطن العربي والعالم، مكتبة طرابلس العالمية ،طرابلس، ليبيا، 1997،ص 11.

(27) طلعت محمد طاهر البوتاني، الأمن الغذائي العراقي منظور الجغرافيا السياسية، اطروحة الدكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الموصل، 2011،ص1.

(28) خطاب صكار العاني، نوري خليل البرازي، جغرافية العراق، بغداد، دار الكتب للطباعة والنشر، 1979، ص 12. كذلك انظر سيف الدين عبد القادر، جغرافية العراق العسكرية، بغداد، مطبعة شفيق، 1970، ص 16 -17.

(29) رايق سليم الريزات، مشروع الشرق الاوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية (الأهداف والأدوات والمعوقات)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإنسانية، جامعة الشرق الاوسط، 2008، ص48 -49.

(30) ظاهر عبد الزهرة الربيعي، احمد حسن مجهول الحسناوي، المصدر السابق، ص15.

(31) جاسم يونس الحريري، مكانه العراق الإقليمية وتأثيرها على أمن الخليج بعد 2003، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العراق، بغداد، 2023،ص11.

(32) حسن البزاز، القوى العظمى، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1988، ص 34.

(33) نعوم تشومسكي، ماذا يريد العم سام؟ ترجمة عادل المعلم، دار الشروق، الطبعة الاولى، القاهرة، 1998، ص 12.

(34) جواد كاظم البكري، العلاقات العراقية- الامريكية ،دراسات في آثار اتفاقية الإطار الاستراتيجي والخيارات المستقبلية (بحث منشور في كتاب التقرير الاستراتيجي العراقي 2010- 2011، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية)، بغداد، 2011، ص16.

(35) احمد عبد الرحيم مصطفى، الولايات المتحدة والمشرق العربي، مصدر سابق، ص 100.

(36) ممدوح نصار، احمد وهبان، المرجع السابق، ص285.

(37) سيف نصرت توفيق الهرمزي، المصدر نفسه، ص 83.

(38) سنان صادق حسين الزبيدي، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العراق في عهد الرئيس عبد السلام محمد عارف 8 شباط 1963- نيسان 1966، بغداد، 2009،ص 30.

(39) كافي سلمان مراد، سياسه الولايات المتحدة الامريكية تجاه ثورة 14 تموز 1958 في العراق، بحث منشور، مجلة الدراسات التاريخية، العدد الخاص بوقائع المؤتمر التاريخي العلمي الثاني الذي أقامه في قسم التاريخ كلية التربية الاساسية الفترة 26 الى 27 نيسان 2009،ج2، الجامعة المستنصرية، ص655.

(40) سنان صادق الزبيدي، المصدر السابق، ص31.

(41) سنان صادق الزبيدي، المصدر السابق، ص182.

(42) سنان صادق الزبيدي، المصدر السابق، ص 183.

(43) المصدر نفسه، ص 183.

(44) ويلسون ناثالين، المصدر السابق، ص 387 - 389.

(45) فريد هاليداي، مقدمات الثورة في ايران، بيروت، دار بن خلدون، 1979، ص 335.

(46) محمد وصفي أبو مغلي، إيران : دراسة عامة، مركز دراسات الخليج العربي، البصرة، 1985، ص 296.

(47) تريتا بارزي، حلف المصالح المشتركة: التعاملات السرية بين ايران واسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، مصدر سابق، ص 88.

(48) مصدر نفسه، ص 146.

(49) علي شاكر علي، السياسة الأمريكية تجاه العراق، 1968- 1990، بحث مقدم إلى ندوة المصالح الأمريكية، جامعة الموصل ،ص 14-33.

(*) قضية إيران كونترا: هي التي عقدت بموجبها إدارة الرئيس الأمريكي "ريغان" اتفاقا مع إيران لتزويدها بالأسلحة، بسبب حاجة إيران الماسة لأنواع متطورة منها اثناء حربها مع العراق، وذلك لقاء إطلاق سراح بعض الامريكان الذي كانوا محتجزين في لبنان، حيث تم الاتفاق على بيع إيران وعن طريق (اسرائيل) ما مجموعه 400 صاروخ من نوع (تاو) المضاد للدروع، مقابل إخلاء سبيل خمسة من الأمريكان المحتجزين في لبنان. ينظر: الموسوعة الحرة ويكيبيديا، إيران كونترا، شبكة المعلومات الدولية الانترنت. www.ar.wikipedia.org/wiki.

(50) عبد الرحمن محمد النعيمي، المصدر السابق، ص172.

(51) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج أوهام القوة والنصر، مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1992،ص 123.

(52) اياد الجصاني، احتلال العراق ومشروع الإصلاح الديمقراطي الامريكي حقائق واوهام، دار الزهراء، بيروت، بدون تاريخ ، ص 11.

(53) اياد الجصاني، المصدر نفسه،ص11.

(54) عبد الرحمن محمد النعيمي، الصراع على الخليج العربي، مصدر سابق، ص177.

(55) محمد حسنين هيكل، مصدر سابق،ص50.

(56) موسوعة الحرب على العراق، يوميات- وثائق- تقارير 1990- 2005 (مركز الدراسات الوحدة العربية)، الوثيقة رقم(6-1)،ص 399.

(57) ايهاب سليم، عملية ثعلب الصحراء، وكالة الاخبار العراقية، على الرابط : www.iraq4alnews.php.

(58) ياسين الحاج صالح، احتلال من باطن نظام إقليمي جديد في الشرق الاوسط، على الموقع الالكتروني، www.mokarabat.com

(59) رائد حامد، الاحتلال الأمريكي للعراق المشهد الاخير، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 67 -68.

(60) جوزيف ستيغليتز وليندا بيلمز، حرب الثلاثين تريليون دولار الكلف الحقيقية لحرب العراق، ترجمة سامي الكعكي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، 2009، ص 188.